الأمم المتحدة S/PV.5849

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٤٩**

الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/98)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-26746 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/98).

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ادمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موليه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/98، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ادمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. والآن أعطيه الكلمة.

السيد موليه (تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لكي أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن دارفور. وسأبدأ بتناول التطورات التي استجدت في الحالة الأمنية والإنسانية، وخاصة أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في غرب دارفور وعواقبها على المدنيين، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك في ضوء مسؤوليات ولايتها والقيود القائمة على قدراتها. ثم سأقدم عرضا تفصيليا لوضع انتشار العملية المختلطة وأولويات العملية.

كما يعلم المجلس، بعد الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على القوات المسلحة السودانية في سيربا وسيليا، شمال الجنينة في غرب دارفور، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت حكومة السودان بحملة عسكرية برية وجوية واسعة النطاق بهدف إعادة تأكيد سيطرة الحكومة على تلك المدن، والتي وصفتها حركة العدالة والمساواة بأنها ''أراض محررة''، وكذلك على منطقة جبل مون التي هي معقل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان. وتضمنت التكتيكات التي استخدمتها الحكومة أعمالا مشتركة بين القوات المسلحة السودانية ومليشيات الجنجويد تدعمها طائرات حربية ومروحيات مقاتلة وطائرات من نوع Antonov. وشعرت الوكالات الإنسانية بالقلق البالغ إزاء استهداف المدنيين والممتلكات المدنية، ولا سيما العيادات ومخازن المياه في جبل مون.

وتبين أن هجوما حكوميا كبيرا على أبو سروج وسيربا وسيليا في ٨ شباط/فبراير، كان قد وقع عندما قدمنا إحاطتنا الإعلامية في المرة الأخيرة إلى المجلس، وأسفر لاحقا عن وقوع ضحايا كثيرين وعمليات تشريد جديدة لعشرات الآلاف. وفي ١٨ شباط/فبراير، هاجمت الحكومة ومليشيات الجنجويد مواقع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في مناطق أرو شرو وكنداري وكرلنغو الواقعة في جبل مون، وكذلك المعقل القوي لعبد الواحد في دريبات، شرق جبل مرّة. واستمر القتال بين

القوات الحكومية وقوات المتمردين التابعة لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، اللتين تدعمهما تشاد، في جبل مون في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، وكذلك في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير. وأسفر هذا العنف عن قتل ما لا يقل عن ٧٠ مدنيا وسعى ٠٠٠ ١٣ شخص إلى وجود ملاذ في تشاد ووردت أنباء عن أن ٠٠٠ ٢٠ من المدنيين محاصرين بسبب أعمال العنف في جبل مون.

وعمل الممثل الخاص المشترك أدادا بهمة في إشراك الحكومة في المسألة وزار المناطق المتضررة من الأزمة. وقام، مع المنسق الإنساني للسودان، بلقاء كبار المسؤولين الحكوميين في الشؤون الدفاعية والإنسانية في الخرطوم في ٢٣ شباط/فبراير. وحثّ الحكومة السودانية على استبدال القوات العسكرية بالشرطة المدنية في سيليا؛ ووقف الأعمال القتالية بوقف إطلاق النار، والسماح بفترة هدوء تسمح للمدنيين بالانتقال إلى مواقع آمنة في المنطقة؛ والسماح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدات إلى المدنيين.

وأعقبت المحادثات التي جرت بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة فترة هدوء نسبي امتدت لـ ١٠ أيام، قامت العملية خلالها بتسيير دوريات عسكرية وشرطية يوميا من كُلْبُس والجنينة. إلى الممر الشمالي لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. ونتيجة لتلك المساعدة، عاد ٩٠ في المائة من سكان سيليا وأبو سروج. ولكن، لم يعد إلى سيليا، التي لحقها دمار واسع النطاق، سوى ٥٠٠ ١ شخص من الـ ٠٠٠ ٢٠ مدني. وتفيد التقارير بأن تردد السكان في العودة يعود لوجود أعداد كبيرة من القوات الحكومية في المنطقة. وتقدر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن سرية من القوات المسلحة السودانية موجودة في سيليا، في حين أن لواء – أو حوالي ٤٠٠ ١ جندي – يرابط في المنطقة المحيطة بالبلدة. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير عن أعمال نهب وتحرش بالنساء من جانب القوات المسلحة السودانية وقوات المليشيا الحليفة للحكومة في سيليا وحولها.

وفي ٥ آذار/مارس، أوضحت الحكومة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأنها سترسل ٥٠٠ من الشرطة المركزية إلى سيليا. وسيكون هذا تطورا إيجابيا. ومع ذلك، لا يزال جبل مون منطقة لا يمكن الوصول إليها. واستؤنفت الغارات الجوية الحكومية على جبل مون في ٩ آذار/مارس، ويساورنا قلق بالغ إزاء سلامة الـ ٠٠٠ ٢٠ من المدنين الذين لا يزالون محصورين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مؤشرات إلى أنه قد يقع هجوم انتقامي من جانب حركة العدل والمساواة حالما يتوفر الوقت لإعادة تجميع صفوفها.

خلال شهر شباط/فبراير، كان هناك أيضا تصاعد ملحوظ في العنف في جنوب دارفور. ففي ٢٩ شباط/فبراير، وفي حادثين منفصلين، وقعت دوريات حكومية في كمينين في عمر جديد ودومايه، شمال نيالا، نصبهما جيش تحرير السودان/جناح الوحدة والمليشيات العربية على التوالي. ووردت أنباء عن مقتل ٧ جنود حكوميين وجرح ٢٢ خلال الهجومين. وفي ١ آذار/مارس، وقعت قافلة تجارية مكونة من ٤٣ شاحنة وشاحنة وقود تصحبها حراسة من الشرطة الحكومية في كمين نصبه جيش تحرير السودان/قوات الوحدة بالقرب من غابة حمادة، على بعد ٨٥ كيلومترا إلى الشمال من نيالا. وتفيد الأنباء أن ستة جنود حكوميين قد لقوا حتفهم وأن ستة آخرين قد جرحوا، فضلا عن سرقة ثلاث شاحنات وقود.

كما كانت هناك حوادث أمنية تنطوي على قتال بين القبائل في شمال وجنوب دارفور على حد سواء. ففي ٢٧ شباط/فبراير قامت مجموعة تتكون من حوالي ١٦٠ رجلا من قبيلتي الرزيقات والسلامات يمتطون الخيول

والجمال بمهاجمة أفراد قبيلة الهبّانية في بلدة السونيتة في جنوب دارفور وقتل ٢١ شخصا. وفي ٢٨ شباط/فبراير، شنت قبيلة الهبّانية هجوما انتقاميا وقتلت ٦٠ شخصا في المنطقة الواقعة شرق قريضة. وفي شمال دارفور، تفيد التقارير أن القتال بين قبيلتي الزغاوة وبني حسين أسفرت عن تشريد ما يقرب من ٣٠٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي تطور مقلق آخر، في ٣ آذار/مارس قتل ضابط فرنسي يعمل في القوات الخاصة التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وجرح آخر برصاص القوات المسلحة السودانية عندما عبرا بالخطأ إلى السودان. ومن الواضح أن التوتر بين تشاد والسودان والأعمال القتالية الدائرة بينهما بالوكالة عن طريق القوات المتمردة الموالية لهما يمكن أن تؤدي إلى اندلاع الأزمة إقليميا وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام على جانبي الحدود. إن تطبيع العلاقات بين البلدين هام جدا إذا أريد للجهود الدولية الرامية إلى إعادة الاستقرار أن تنجح. وتمثل القمة التي ستعقد غدا في دكار بين الرئيسين البشير ودبّي بناء على دعوة من الرئيس وادي فرصة هامة في هذا الصدد.

نتيجة لأعمال الحكومة في غرب دارفور، في ٥ آذار/مارس أجرى الأمين العام اتصالا بوزير الخارجية دينغ آلور. ووضح الأمين العام له إنه، على الرغم من الحجج التي تدفع بها حكومة السودان بأن أعمالها تأتي ردا على الأنشطة العسكرية لحركات التمرد، فإن معاناة المدنيين بذلك القدر غير مقبولة وتبعث برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الحكومة لا تحترم حياة مواطنيها أو القانون الإنساني. كما شدد الأمين العام على أن تلك الأعمال من شأنها تقويض آفاق المفاوضات السياسية وتشكل تحديات أساسية أمام قدرة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على الاضطلاع بولايتها.

وتحدث السيد إلياسون أيضا مع مسؤولين كبار من حركة العدل والمساواة ومن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وطلب منهم وقف جميع الأعمال القتالية. وقالت الحركة إنها غير مستعدة لوقف القتال إلا إذا كان هناك وقف لإطلاق النار كجزء من إطار سياسي أوسع ومناقشات بشأن الترتيبات الأمنية. وذلك الموقف يثير المشاكل إلى حد كبير جدا، إذا أخذنا ما ينجم عنه من معاناة إنسانية للمدنيين بعين الاعتبار.

رغم أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة، فإن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولاية قوية مكمّلة في ذلك الصدد، ولن تتمكن من تنفيذها تنفيذا شاملا إلى أن تصل أعداد كبيرة من القوات الجديدة المدربة والمجهزة بصورة مناسبة فضلا عن الأصول اللازمة لقيامهما بالعمل. والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقوم، في إطار قدراتها الحالية، بإرسال دوريات بالمركبات إلى المنطقة الواقعة جنوب جبل مون من منطقتي كُلْبُس والجنينة على حد سواء. وستستمر تلك العمليات المحدودة ما دامت الحالة متوترة في المنطقة. وتتجه النية في الأجل الطويل إلى تعزيز منطقة كُلْبُس بقوات إضافية، فصيل على الأقل، لكي يتاح النشر المستمر من هناك إلى منطقة سيليا. كما ستقوم شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتعزيز تواجدها في سيليا حالما يتم بناء المرافق المناسبة. غير أن إقامة معسكر، ومرافق إعادة الإمداد والاتصالات لاستمرار الوجود في سيليا، ستستغرق بضعة أسابيع لأنه لم تعد التجهيزات حتى الآن لتمركز القوات هناك.

وعزز قائد القوة اتصالاته أيضا مع الأطراف حتى يتسنى للبعثة تقييم تحركاتها ونواياها وقدراتها على نحو أفضل، وفي الوقت ذاته، بث الثقة لديها بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان طرف فاعل في دارفور.

وتواصل البعثة العمل مع الحكومة، وحركة العدل والمساواة، وجناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان، لكفالة السماح للمدنيين الواقعين في شراك القتال بالمرور بسلامة إلى موقع آمن.

ويشكل القتال في دارفور دليلا واضحا على أن التحضير للمفاوضات السياسية ليس أولوية، على ما يبدو، بالنسبة للحكومة والحركات المتمردة على حد سواء. والعواقب وخيمة. فمن جهة، ينبغي إجراء المفاوضات لإنهاء هذه الأزمة. غير أنه بالنظر إلى اعتزام الحكومة القيام بعمل عسكري وتقاتُل المتمردين فيما بينهم أو تفككهم، من العسير رؤية فسحة لإجراء المفاوضات. ومن جهة أخرى، لا يمكن تحقيق الأمن في دارفور بالقيام بمجرد عملية لحفظ السلام.

غير أننا نواصل المضي قدما من أجل تنفيذ قرارات المجلس وبذل قصارى جهدنا لتحسين الحالة. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان أن نقر أنه لا زال أمام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شوط طويل، ولا تزال بعيدة عن تحقيق تواجد فعّال في الميدان. ولا نزال نواجه صعوبات في جهودنا لتعزيز البعثة، وفي مجال الأمن وكفالة اتساق مستويات التعاون مع الحكومة، والقيود اللوجستية، ونقائص القوة.

وحتى ١٠ آذار/مارس، بلغ القوام الكامل للعملية ١٧٨ ٩ من الأفراد النظاميين، بما في ذلك ٤٤١ ٧ من الأفراد العسكريين، و ٥٩٧ ١ من رجال الشرطة ووحدة شرطة مشكلة واحدة. وتم نشر ما مجموعه ٣١٢ ١ من المدنيين اعتبارا من ذلك التاريخ. ومعظم أفراد الجيش والشرطة الموجودين حاليا في البعثة موروث عن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة المتقدمة لسرية الهندسة الصينية المؤلفة من ١٣٥ شخصا تتمركز الآن بصورة دائمة في المعسكر الأكبر في نيالا، الذي تواصل فيه عملها لتطوير البنية التحتية اللازمة للبعثة في تلك المدينة. ومن المتوقع أن ينتهي انتشار المجموعة الرئيسية للوحدة المتكونة من ١٧٥ فردا في نيالا، بحلول مطلع نيسان/أبريل. وتشترك وحدة الشرطة المشكلة، من بنغلاديش، في الموقع مع سرية الهندسة الصينية في نيالا، وهي تقوم بدوريات يومية.

وخلال الأسابيع القادمة، نتطلع إلى انتشار عدد من وحدات الدعم الإضافية ووحدات المشاة في العملية، والبدء بعمليات المناوبة المقررة للقوات الحالية. ومن المقرر أن تصل وحدة النقل المصرية إلى نيالا هذا الأحد، ١٦ آذار/مارس، ومن المقرر أن تصل الوحدة الهندسية المصرية إلى الجنينة في ٢٤ آذار/مارس. ومن المقرر أن يصل المستشفى النيجيري من المستوى الثاني إلى الجنينه خلال الأسبوع الأول من نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بنشر وحدات إضافية من المشاة في العملية، من المتوقع أن تنشر الكتيبة المصرية مجموعة سريتها المتقدمة بنيالا، في ١٩ آذار/مارس، مع استكمال انتشار بقية أفراد الكتيبة في ١٥ نيسان/أبريل. ومن المقرر أن تصل مجموعة السرية المتقدمة للكتيبة الإثيوبية إلى الفاشر، في ٧ نيسان/أبريل. وستكمل بقية الكتيبة الإثيوبية انتشارها في ١٥ أيار/مايو.

وكما تم الاتفاق على ذلك مع حكومة السودان، فستتواصل التحضيرات لانتشار كتيبة المشاة التايلندية، والقوة النيبالية، والوحدات الاحتياطية القطاعية التابعة لها، ومن المقرر أن يتم انتشارها حالما تصل الكتيبتان المصرية والإثيوبية إلى دارفور. أما كتائب المشاة الأفريقية الخمس المتبقية، فمن غير المتوقع أن تنتشر قبل منتصف عام ٢٠٠٨، عندما تنتهي من شراء المعدات الرئيسية وبرامج التدريب الأولي.

وسيرتبط انتشار تلك الكتائب، في الوقت المناسب، بجهود البلدان المانحة لدعم المساهمين بقوات، من خلال توفير المعدات والتدريب، وبناء قدرة الاكتفاء الذاتي. ونحن ممتنون للولايات المتحدة وكندا لمبادرتهما بإنشاء مجموعة أصدقاء العملية، التي ستعمل مع البلدان المساهمة بقوات لتسريع وتيرة تأهب القوات للانتشار. وتتمثل أولوية هذا الدعم في تعزيز قدرة القوات السابقة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتناوبها. وهي من المقرر أن تنتشر خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة القادمة. ومن الحاسم تماما أن تكون للقوات القادمة قدرة الاكتفاء الذاتي، وأن تتوفر على المعدات اللازمة لتمكينها من القيام بدوريات وتنفيذ عملياتها على نحو فعَّال. وأغواي بصفته قائد القوة، قد قال مرارا وتكرارا إنه، ما لم تكن للقوات قدرة الاكتفاء الذاتي، فإنها ستشكل عبئا على البعثة وستصبح جزءا من المشكلة، وليس الحل.

كما أن التحضيرات جارية لوصول وحدات الشرطة المشكلة الثلاث القادمة من نيبال، وإندونيسيا، ومصر. وقد وصلت المعدات الرئيسية لوحدة الشرطة المشكلة النيبالية إلى بورتسودان في ١٨ شباط/فبراير. وتعمل البعثة مع السلطات السودانية لكفالة التسريع بإرسال المعدات ونقلها.

ولعل المجلس يتذكر أن نقل معدات الوحدة الهندسية الصينية ووحدة الشرطة البنغلاديشية المشكلة استغرق سبعة أسابيع في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، كانت الوحدتان خلالها لا تباشران عملهما. ولا يمكننا أن نكرر تلك التأخيرات، ونتطلع إلى أن تُيسِّر حكومة السودان الترتيبات الإدارية والأمنية لكي تصل شحنات العملية في أسرع وقت ممكن إلى منطقة العمليات.

وباستثناء تعهد إثيوبيا بتقديم أربع طائرات عمودية تكتيكية خفيفة، لا نزال في انتظار عروض ذات مصداقية بتوفير بقية الطائرات العمودية التكتيكية الخفيفة، وطائرات الاستطلاع الجوي، ووحدات اللوجستيات والنقل. وتلك الثغرات البالغة الأهمية في البعثة تجعل من انتشار العملية عملا عسيرا للغاية. ونحث المجلس مرة أخرى على دعم جهودنا لإيجاد ونشر تلك القوات بالبعثة في أقرب وقت ممكن.

وفي الأجل القصير، تعرقل القيود المتعلقة بمحدودية القدرة اللوجستية لدى العملية وانعدام مرافق الإقامة العابرة قدرتها على استيعاب وحدات جديدة. غير أن ذلك يتوقف في آخر المطاف على مستوى الاكتفاء الذاتي لدى الوحدات القادمة.

كما تواجه القوة تحديات في انتقالها من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى نظام الإمدادات السوقية الخاص بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان. وبالمثل، يعوق البعثة تقادم المعدات الموروثة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وما لم يتم الانتهاء من عملية تصفية أصول. بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، فلا يمكن معالجة معدات الاتصالات والمركبات التي تم نقلها من بعثة الاتحاد الأفريقي بغرض تسجيلها لدى الأمم المتحدة، وإصدار التراخيص المتعلقة بها، وصيانتها. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الحواسيب، وأجهزة الراديو، والمركبات التي كان يستخدمها أفراد الجيش والشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لا يتماشى مع شبكات الأمم المتحدة ومعاييرها. وبالنظر إلى آثار ذلك على فعالية قيادة القوة والمراقبة لديها، فضلا عن معنوياتها، فإن الأمم المتحدة تعمل مع فريق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان المعني بالتصفية لإتمام ذلك العمل في أقرب وقت ممكن.

وقد خصص مجلس الأمن، في موافقته على نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، موارد كبيرة كجزء من جهوده الشاملة للإسهام في التوصل

إلى حل للأزمة في دارفور. ويتعرض ذلك الاستثمار للخطر جراء عدد من التحديات المعلومة جيدا. وفي مقدمة هذه التحديات الحالة الأمنية وتصميم بعض الأطراف على مواصلة السعي لبلوغ أهدافها من خلال الوسائل العسكرية، مع إحداث تأثير مدمر على السكان المدنيين.

وفي الوقت نفسه، إذا أردنا إعادة تشكيل العملية المختلطة لتصبح وجودا قويا وموثوقا به واستباقيا لحفظ السلام، علينا أن نضاعف جهودنا للعمل مع البلدان المساهمة بقوات ورجال شرطة بغية التصدي للتحديات العملية التي تواجهها البعثة، مثل الفجوات في تشكيل القوة وحالة استعداد القوات القادمة.

ولكن العملية المختلطة لا يمكن أن تحل محل المشاركة السياسية. إذ تشكل العملية المختلطة عنصرا واحدا من استراتيجية دولية. وحينما يتم انتشار البعثة بشكل كامل، ستتحمل طائفة واسعة من المسؤوليات، وأهمها حماية المدنيين. ولكن البعثة لن تكون أداة لمعالجة أسباب الصراع. وحيوية العملية السياسية أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم دائم وحقيقي.

ووفقا للمبعوثين الخاصين إلياسون وسالم، ليست الحالة على الجبهة السياسية بحالة مبشرة. ومع عدم إحراز الحركات تقدما يذكر فيما يتعلق بتوحيد مواقفها والاتفاق بشأن فريق للتفاوض، لا يوجد أفق يذكر لبدء المفاوضات الموضوعية مع الأطراف في أي وقت قريب. وعلى وجه الخصوص، فإن أهم فصيلين سياسيين وعسكريين – حركة العدل والمساواة/جناح خليل إبراهيم وحركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد – ما زالا خارج العملية.

وإضافة إلى تصميم الحكومة الواضح على فرض حل عسكري، هناك أيضا اختلاف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني بشأن مسألة دارفور. وعدم وجود إستراتيجية واضحة بشأن دارفور في حكومة الوحدة الوطنية نفسها، بما في ذلك فيما يتعلق بدور ميني ميناوي، لا يشير إلى جدية حيال تحقيق السلام.

وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، سيعقد مبعوثا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مشاورات غير رسمية في جنيف مع الشركاء الإقليميين والدوليين بغية تقييم الحالة وعلى أمل التوصل إلى تفاهم بشأن الطريق نحو المستقبل.

وفي غضون ذلك، تظل الأعمال المستمرة للقتال في دارفور بوصفها تذكرة قوية بأن المشاركة الدولية العاجلة والعمل الملموس أمران لازمان لتشجيع أطراف الصراع وممارسة الضغط عليها بغية إلقاء سلاحها وإلزام أنفسها بطريق الحوار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى عقد مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.